

السياسي الفلسطيني بفكرة العلمنة<sup>(٦١)</sup>. وفي الواقع، فلا تظهر فكرة العلمنة في أي من البيانات الرسمية لمنظمة التحرير في المرحلة المذكورة، ولا في بيانات «فتح» أو سواها من المنظمات. بيد أننا نجد لها أثراً في هذا التصريح أو ذاك<sup>(٦٢)</sup>. أما التعبير المستخدم بصورة عامة فهو «دولة غير فئوية». وفي الحقيقة، وعلى حد تعبير ياسر عرفات<sup>(٦٣)</sup>، فإننا «لم ندع لإقامة دولة علمانية. وما حصل هو أن الكاتبة الفرنسية أنيا فرانكوس قد نشرت هذا الشعار باسم الثورة الفلسطينية». ويضيف: أنا مقتنع بأن في ذلك تطويلاً أو تشويهاً لتعبير الديمقراطية الذي نستخدمه.

وكما يقول كاتب معبر عن وجهات نظر فتح، فإن هذه الأخيرة لا تتكلم عن العلمنة<sup>(٦٤)</sup> لأن العرب قد يستغلون ذلك كذريعة للتخلي عن مسؤولياتهم في مساندة النضال الفلسطيني. ولا شك أن مفهوم العلمنة ليس له حظ كبير في أن يلقى الصدى بين الجماهير العربية، وحده حزب البعث ينادي به صراحة.

أما في ما يخص البنية الاجتماعية للدولة المقبلة فإنها بعيدة عن اهتمام المنظمات الفلسطينية. ويلاحظ وجود تيارين في هذا المضمار: يتمثل الأول في الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ويدعو إلى دولة اشتراكية، ويتمثل الثاني في حركة فتح التي ترجئ البحث في هذه القضية إلى ما بعد النصر. وهذا ما يعلنه عرفات<sup>(٦٥)</sup> بالقول أننا لن نناقش تركيبة الدولة الجديدة بشكل مفصل، لأن ما نحتاجه اليوم هو أوسع تلاحم وطني ممكن. وهذه الموضوعية الأخيرة تعود و«تجد تعبيرها» في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتطرق لهذا الموضوع إلا لماماً وبصورة غامضة.

## استنتاجات

لم تختتم المناقشات بخصوص الدولة الديمقراطية بانعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني. إنها ستستمر لأنها تتناول قضايا استراتيجية تمس مستقبل الشعب الفلسطيني بالذات. إلا أن النقاش الذي فتح منذ سنة ١٩٦٧ طرح العديد من الأفكار وطور الفكر السياسي الفلسطيني. ولا سبيل إلى فهم التطور اللاحق، وبصورة خاصة اقتراحات الحل على مراحل، المطروحة منذ سنة ١٩٧٣، بدون تقييم القفزة النوعية التي تمثلت باقرار شعار الدولة الديمقراطية.

هناك، في الدرجة الأولى، عملية «الفصل» بين الكيان الفلسطيني والأمة العربية. ويتأكد حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنهما تثبتان القطع الكامل مع جميع النظريات القومية العربية التي سيطرت على الحركة الفلسطينية خلال مرحلة ١٩٤٨-١٩٦٧. وهي تؤكد ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأهمية وجود تنظيم يقوده ويديره الفلسطينيون ويكون خاصاً بهم ويتمتع بالاستقلال عن البلدان العربية الأخرى. هذا الاستقلال ليس مطلقاً بالطبع؛ فمنظمة التحرير مرتبطة بمختلف جوانب الدعم العربي فضلاً عن التناقضات العربية، لكنها تستفيد من هذا الدعم ومن هذه التناقضات للحفاظ على حرية قرارها. إن تيارات القومية العربية على اختلاف أشكالها ولا سيما «الثورية» منها، باتت تستحوذ على أقلية محدودة ولا سيما بعد أحداث «أيلول الأسود». لذا فإن قبول فكرة الدولة الفلسطينية، الموازية لمفهوم السيادة